



Distr.
GENERAL

A/41/466
29 July 1986
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الحادية والأربعون
البند ٦٢ (ط) من جدول الأعمال المؤقت*

نزع السلاح العام الكامل

معلومات موضوعية عن مسائل عسكرية

تقرير الأمين العام

المحتويات

المفحة

٢	مقدمة	أولا -
٢	الردود الواردة من الحكومات	ثانيا -
٢	استراليا	
٤	المانيا (جمهورية - الاتحادية)	
٦	ايطاليا	
٨	بوتسوانا	
٨	الدانمرك	
١٠	السويد	
١٤	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	
١٥	النرويج	
١٧	هولندا	
١٩	الولايات المتحدة الامريكية	

. A/41/150 *

.../...

٥٢٦٦١ 86-19801

أولا - مقممة

١ - في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ ، اتخذت الجمعية العامة القرار ٩٤/٤٠ كإف ، الذي تتضمن فقرات منطوقه ، في جملة أمور ، ما يلي :

"إن الجمعية العامة

..."

٣" - تحث جميع الدول ، وخاصة الدول الحائزة للأسلحة النووية وغيرها من الدول ذات الأهمية العسكرية ، على أن تنظر في تنفيذ تدابير إضافية تتركز على مبادئ الصراحة والشفافية مثل النظام الدولي للإبلاغ الموحد عن النفقات العسكرية ، مثلا ، لتسهيل توفر المعلومات الموضوعية عن القدرات العسكرية وتقييمها بشكل موضوعي ؛

٣" - تدعو جميع الدول الأعضاء إلى أن تبلغ الأمين العام قبل ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٨٦ بالتدابير التي اتخذتها للإسهام في زيادة الصراحة في المسائل العسكرية ، بصفة عامة ، وفي تحسين تدفق المعلومات الموضوعية عن القدرات العسكرية ، بصفة خاصة ؛

٤" - ترجو من الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والأربعين تقريرا عن تنفيذ أحكام هذا القرار ؛

٥" - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الحادية والأربعين بندا بعنوان 'معلومات موضوعية عن مسائل عسكرية' .

٢ - وأرسلت مذكرة شفوية مؤرخة في ٦ شباط/فبراير ١٩٨٦ إلى جميع الدول الأعضاء تطلب منها معلومات بشأن التدابير التي اتخذتها عملا بالفقرة ٣ من القرار . وتلقى الأمين العام ، حتى الآن ، ردودا من أستراليا وجمهورية ألمانيا الاتحادية وإيطاليا وبوتسوانا والدانمرك والسويد والنرويج والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية . وهذه الردود مستنسخة في الجزء الثاني من هذا التقرير .

ثانيا - الردود الواردة من الحكومات

استراليا

[الاصل : بالانكليزية]

[٣٠ نيسان/ابريل ١٩٨٦]

- ١ - تعتقد استراليا أن زيادة شفافية المعلومات عن نطاق الأنشطة الدفاعية والعسكرية في جميع أنحاء العالم ، ومن ثم زيادة تفهمها ، سوف تساعد على ايجاد مناخ دولي من الثقة والاطمئنان ، وهو المناخ الضروري لصيانة السلم ولاحراز التقدم في أي مفاوضات ، ولاسيما في مجال تحديد الأسلحة وخفض الميزانيات العسكرية .
- ٢ - ويمكن أيضا لزيادة شفافية المعلومات المتعلقة بالنفقات والقدرات العسكرية أن تساعد الدول على اتخاذ قرارات أكثر ترويا بشأن العلاقة بين تخصيص الموارد للقطاعات العسكرية وتخصيمها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .
- ٣ - والحكومة الاسترالية ، في اطار تأييدها الفعالي لمبدأي المراحة والشفافية تتيح للامين العام كل سنة تفصيلات انفاقها العسكري من خلال وسيلة الابلاغ الموحدة للأمم المتحدة . واستراليا هي أحد البلدان القليلة الراغبة في القيام بذلك .
- ٤ - ويقدم تقرير الدفاع الاسترالي السنوي سردا تفصيليا لحجم قوة الدفاع الاسترالية وشكلها ومعداتها . ويجري شهريا جمع تقرير احصائي عن القوى العاملة ويتم نشره على الصحف . وقد وافقت استراليا على تزويد الامين العام ، اذا ما طلب منها ذلك ، بموجز لهذه المعلومات عن القدرة العسكرية لاستراليا ، وهي معلومات توجد الآن بالفعل في متناول الجمهور .
- ٥ - وتبذل استراليا من الجهد أكثر مما تبذله دول أخرى كثيرة فيما يتعلق بتوفير المعلومات عن القدرات العسكرية . وسيكون من دواعي سرور استراليا أن تساند أي جهود يبذلها الامين العام بغية التشجيع على توسيع نطاق الاشتراك في عملية الابلاغ عن النفقات والقدرات العسكرية ، ولاسيما من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية ، والدول الأخرى ذات الأهمية العسكرية ، والدول من مختلف النظم المحاسبية الاقتصادية والقومية .

المانيا (جمهورية - الاتحادية)

[الاصل : بالانكليزية]

[٦ حزيران/يونيه ١٩٨٦]

١ - ترحب حكومة جمهورية المانيا الاتحادية ، بكون الجمعية العامة قد شددت مرة أخرى ، باعتمادها القرار ٩٤ كاف المعنون "معلومات موضوعية عن مسائل عسكرية" ، تمشيا مع الموقف الذي اتخذ في الدورة الاستثنائية الاولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ، وهي الدورة التي عقدت في عام ١٩٧٨ ، على الهمية القصوى للمعلومات الوقائية والمعلومات المستندة الى قاعدة بيانات بشأن تحديد الاسلحة ونزع السلاح .

٢ - وفيما يتعلق بما سيكون لتدفق المعلومات عن المسائل العسكرية بشكل غير كاف من آثار سلبية على تطور حالة الامن الدولي ، فقد جاء في الدراسة التي أعدها الامم المتحدة عن الصلة بين نزع السلاح والتنمية (E/36/356 ، المرفق) ، هي الدراسة التي أشادت بها الجمعية العامة بتوافق الآراء في عام ١٩٨١ (القرار ٩٢/٣٦ زاي) في الفقرة ١٠٧ ما يلي :

"هناك حلقة مفرغة تنزع منها السرية المفرطة وغير المعقولة وسباق التسلح الى أن يعزز أحدهما الآخر . فاستعراض سباق التسلح في الفترة ما بعد الحرب ، يثبت ، بصورة لا تقبل أي شك ، إن الافراط في السرية قد ساهم في حدة سباق التسلح وذلك بالحث على اقتناء الاسلحة وتحقيق مستويات من القوة اتضح في ما بعد أنها لم تكن ضرورية أو أنها كانت مفرطة ، ولكنها أصبحت غير قابلة للرجوع عنها ، نظرا لقوة الاستمرار أو لقيام الخصم باجراءات مضادة" .

٣ - إن زيادة الصراحة والشفافية في المجال العسكري وكذلك استعداد الدول لاتاحة معلومات عسكرية تتفق مع الحقيقة ويمكن التحقق منها بثقة ، هي شروط لا غنى عنها لتخفيف حدة التوتر وبناء الثقة وبالتالي بالنسبة لكل التدابير المحددة التي تخدم غايات تحديد الاسلحة ونزع السلاح ، مثل ضبط النفس ، وتدابير بناء الثقة ، والمفاوضات التي تجرى للوصول الى اتفاقات وما يتبع ذلك من التحقق من الالتزام بتلك الاتفاقات .

٤ - وسياسة الحكومة الاتحادية ، الموجهة نحو تعزيز الأمن الدولي من خلال تحديد الأسلحة وتخفيضها ، تأخذ في كامل الاعتبار ما ينجم عن ذلك من متطلبات لتوفير المعلومات الموضوعية الكافية .

٥ - وتحقيقا للغاية من وراء الاعلام الجماهيري والعام بجهودها الدفاعية ، تقوم الحكومة الاتحادية مرة كل سنتين بنشر كتاب أبيض شامل عن حالة وتطور القوات المسلحة الفيدرالية (Bundeswehr) . وبالإضافة الى المعلومات الأساسية عن مهمة الدفاع التي تقوم بها القوات المسلحة الفيدرالية ودورها في الحلف ومركزها ، بين الشعب ككل ، يتضمن الكتاب معلومات تفصيلية وبيانات احصائية شاملة عن قيادة القوات المسلحة الاتحادية ، وأنشطتها التخطيطية وهيكلها التنظيمي ومعدات وأفرادها .

٦ - وتشر الحكومة الاتحادية علاوة على ذلك سنويا تقريرا سنويا عن آخر التطورات في ميدان نزع السلاح وتحديد الأسلحة ويحتوي هذا التقرير أيضا على كثير من المعلومات التفصيلية .

٧ - واقتناعا منها بأن تحسين اتاحة البيانات والحقائق العسكرية يجب أن يتحقق بالذات على نطاق عالمي ، ظلت الحكومة الاتحادية تؤيد منذ البداية جهود الأمم المتحدة الرامية الى تحقيق الوضوح فيما يتعلق بالنفقات العسكرية للدول وقابلية هذه النفقات للمقارنة . وتقدم الحكومة الاتحادية كل سنة الى الأمم المتحدة بيانات عن ميزانيتها الدفاعية في اطار النظام الموحد لمعايير الابلاغ عن النفقات العسكرية . وسوف تتمكن الأمم المتحدة من خلال هذه الأداة من أن تحقق الغرض المتوخى منها اذا تم ضمان اشتراك ممثلي الدول من شتى المجموعات الاقليمية على نطاق واسع في نظام الابلاغ . ومما يؤسف له أن هذا الشرط المسبق لم يستوف بعد .

٨ - وثمة مشاكل معقدة هامة أخرى لا يمكن حلها إلا من خلال التوفير الدولي الشامل للبيانات الموثوق بها هي مشاكل النقل الدولي للأسلحة . وهذا هو السبب في كون الحكومة الاتحادية ظلت تنادي الآن لسنوات في محافل الأمم المتحدة بوضع سجل للأمم المتحدة تسجل فيه صادرات وواردات الدول من الأسلحة .

٩ - وعلى الصعيد الاقليمي الاوروبي فإن الحكومة الاتحادية توفى بالتزاماتها بموجب وثيقة هلسنكي الختامية وذلك بالاطار عن المناورات العسكرية وبدعوة مراقبين من جميع الدول المشتركة .

١٠- وبالإضافة الى ذلك تؤكد الحكومة الاتحادية أن توفر المعلومات الموضوعية عن المسائل العسكرية - فضلا عن توفير المعلومات عن غيرها من الميادين ، يجب أن ينظر اليه من جانبين : فلا تولى لمدى نشر المعلومات وامكانية الوصول اليها أهمية أقل مما تولى لنوعية وكمية هذه المعلومات .

١١- ولذلك فقد تم عن حق في القرار ١٠٠/٢٧ الذي اتخذته الجمعية العامة في عام ١٩٨٢ بتوافق الآراء التأكيد أن ، أفضل سبيل لبناء الثقة والاطمئنان ولتعزيز الظروف التي تعود بالنفع على قضية نزع السلاح ، هو تعاون جميع الدول ومشاركتها ، وفي نشر المعلومات على أوسع نطاق ممكن ووصول جميع قطاعات الجمهور بدون عائق الى طائفة واسعة من المعلومات والآراء عن مسائل الحد من الأسلحة ونزع السلاح .

١٢- ولذلك فإنه مما يشير الغبطة بصفة خاصة أن مبادئ نشر المعلومات على أوسع نطاق ممكن ووصول جميع قطاعات الجمهور بدون عائق اليها كانت حجر الزاوية في الحملة العالمية لنزع السلاح ، التي أقرتها الجمعية في دورتها الاستثنائية الثانية المكرمة لنزع السلاح في عام ١٩٨٢ .

١٣- ووفقا لهذه المبادئ تجري في جمهورية المانيا الاتحادية مناقشة شعبية حية وصريحة بشأن جميع مسائل الأمن وتحديد الأسلحة . وتمضي هذه المناقشة قدما بدافع مسن الاهتمام الشخصي للأفراد وبالنشاط الذي تبذله كثير من المنظمات غير الحكومية . ووفقا لاهداف الأمم المتحدة في ميدان نزع السلاح ، تشارك الحكومة الاتحادية في هذه المناقشة الشعبية بالقيام بأعمال تكميلية هامة في مجال الاعلام والعلاقات العامة والتعليم .

إيطاليا

[الأصل : بالإنكليزية]

[٢٣ حزيران/يونيه ١٩٨٦]

١ - ترى حكومة إيطاليا التي اشتركت في تقديم قرار الجمعية العامة ٩٤/٤٠ كإف بشأن تدفق المعلومات الموضوعية عن القدرات العسكرية أن لشفافية البيانات المتعلقة بالمسائل العسكرية أهمية خاصة في سياق العلاقات الدولية في الوقت الراهن ، إذ أنها يمكن أن تساهم في التشجيع على إيجاد جو من الثقة المتبادلة بين الدول ، وتحسين التوقعات فيما يتصل بإحراز تقدم في مفاوضات نزع السلاح ، وتخفيف حدة التوتر .

٢ - ووفقا للمبادئ التي تؤيدها ايطاليا دائما ، فانها تقدم كل سنة بيانات مفصلة وشفافة بشأن نفقاتها العسكرية بواسطة النظام الدولي للإبلاغ الموحد ، وتقدم تقارير عن حجم ميزانيتها العسكرية . وفي هذا السياق ، تلاحظ ايطاليا مع الأسف أن دولاً بعينها لا تزال غير مستعدة لاستعمال النظام الدولي للإبلاغ الموحد عن النفقات العسكرية المنشأ تحت رعاية الأمم المتحدة .

٣ - وبالإضافة إلى ذلك ، تمثل ايطاليا امتثالا كاملا لأحكام وثيقة هلسنكي الختامية لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا فيما يتعلق بالإخطار المسبق عن المناورات العسكرية وتبادل المراقبين في تلك المناورات . واشتركت حكومة ايطاليا في تقديم مقترحات مختلفة في المؤتمر المعني بتدابير بناء الثقة والأمن ونزع السلاح في أوروبا المعقود في ستوكهولم ، تستهدف تعزيز الثقة والأمن بواسطة اعتماد تدابير ذات أهمية من الناحية العسكرية ويمكن التحقق منها بأشكال مختلفة وفي ميادين متنوعة ، تشمل توسيع نظام الإخطار وزيادة المعلومات المتعلقة بالقدرات والأنشطة العسكرية .

٤ - وفي مفاوضات فيينا بشأن التخفيض المتبادل والمتوازن للقوات المسلحة في أوروبا الوسطى ، أيدت ايطاليا ، بوصفها دولة مشتركة ذات مركز خاص ، مجموعة من المقترحات التي تهدف إلى زيادة شفافية المعلومات العسكرية وبالتالي إلى إيجاد الثقة اللازمة للسعي إلى مزيد من التخفيضات .

٥ - وفي سياق أعم ، اقترحت حكومة ايطاليا بصورة متكررة أن يقوم المجتمع العلمي بدور في مجال تشجيع الصراحة والتغلب على المواقف العتيقة المتمثلة في السرية المكشوفة في العلاقات الدولية .

٦ - وأخيرا ، تقوم وزارة الدفاع الإيطالية دوريا بنشر صحيفة بيضاء توفّر معلومات كاملة عن حالة الدفاع الوطني .

٧ - وحكومة ايطاليا شديدة الاقتناع بأن شفافية النوايا والقدرات العسكرية من العناصر الضرورية للحد من أخطار الحرب وتعزيز الأمن والثقة المتبادلة . وهي مستعدة لأن تأخذ في الاعتبار أي اقتراح إضافي يتمشى مع روح القرار ٩٤/٤٠ كاد ، من أجل زيادة تدفق المعلومات الموضوعية عن المسائل العسكرية وبناء الثقة بين الدول .

بوتسوانا

[الاصل : بالانكليزية]

[٧ آذار/مارس ١٩٨٦]

ليس لدى بوتسوانا أي معلومات تريد ارسالها بشأن المسائل العسكرية .

الدانمرك

[الاصل : بالانكليزية]

[٣ حزيران/يونيه ١٩٨٦]

١ - كانت الدانمرك من بين مقدمي القرار ٩٤/٤٠ كاد ، المعنون "معلومات موضوعية عن مسائل عسكرية" ، الذي اعتمدته أغلبية كبيرة من الدول الاعضاء في الامم المتحدة . ويمثل هذا القرار الرأي القائل بأن تحسين تدفق المعلومات الموضوعية المتعلقة بالمسائل العسكرية من شأنه أن يسهم في تخفيف التوتر الدولي وفي بناء الثقة بين الدول وفي عقد اتفاقات محددة في مجال نزع السلاح .

٢ - ومن أجل تعزيز نزع السلاح والعلاقات الدولية القائمة على السلم والثقة ، تؤيد الدانمرك بقوة التدابير التي تسهم في تحقيق المزيد من الشفافية فيما يتعلق بالمسائل العسكرية ، وقد أرست تقليدا بانتهاج المراحة فيما يتعلق بالمسائل الدفاعية . وأسفر هذا التقليد عن مجموعة كبيرة من المبادرات يستحق بعضها التأكيد عليه بوجه خاص :

(أ) ابلاغ الامين العام سنويا بالميزانيات العسكرية الدانمركية

منذ عام ١٩٨١ ، ظلت الدانمرك تشارك سنويا في نظام الابلاغ الموحد عن النفقات العسكرية ، وقامت بإبلاغ الامين العام بحجم ميزانياتها العسكرية عن السنة المالية السابقة .

(ب) تبادل المراقبين العسكريين

تشترك الدانمرك في تبادل المراقبين العسكريين عن طريق حضور المناورات العسكرية الكبيرة التي تجرى في الخارج ، ودعوة المراقبين العسكريين من الدول الاخرى لمشاهدة المناورات التي تجرى في اقليم الدانمرك .

(ج) عملية مؤتمر الامن والتعاون في اوروبا

تلتزم الدانمرك ، بوصفها أحد الموقعين على وثيقة هلسنكي النهائية ، بمراعاة الاحكام الواردة فيها بشأن الاخطار المسبق عن المناورات العسكرية الكبيرة من أجل تعزيز التفاهم المشترك وتقوية الثقة والاستقرار والامن .

وفي المؤتمر المعني بتدابير بناء الثقة والامن ونزع السلاح في اوروبا ، شاركت الدانمرك في تقديم مشروع اقتراح بتوسيع نظام الاخطار .

(د) تزويد الملحقين الدفاعيين بالمعلومات

تقوم وزارة الدفاع الدانمركية بدعوة جميع الملحقين الدفاعيين الاجانب الى اجتماعات نصف سنوية يتم فيها تزويدهم بالمعلومات من جانب الوحدات الدفاعية في انحاء البلد كل على حدة . فضلا عن ذلك يجوز لجميع الملحقين أن يتقدموا بطلباتهم في أي وقت الى وزارة الدفاع الدانمركية لوضع الترتيبات اللازمة للقيام بزيارة خاصة الى أي وحدة .

(هـ) الاستعراض السنوي لوزير الدفاع

منذ عام ١٩٨٢ ، يقوم وزير الدفاع الدانمركي باصدار استعراض سنوي لتقديم معلومات عن أهداف الدفاع الدانمركي ومثاله . ويرسل الاستعراض سنويا الى جميع الملحقين الدفاعيين الذين يتلقون أيضا نسخا من الفواتير المالية والميزانيات الدفاعية الدانمركية . ويساعد الاستعراض على إثارة مناقشة صريحة وديمقراطية عن السيادة الدفاعية الدانمركية والمكان الذي تحتله الدانمرك في الأنشطة التي يظلمع بها حلف شمال الاطلسي .

(و) المنشورات

يقوم الدفاع الدانمركي منذ عدة سنوات بخدمة اعلامية عن طريق توزيع المنشورات التي تقدم الحقائق عن الدفاع الدانمركي والاجراءات الدفاعية والترتيبات الدفاعية ، وما الى ذلك . وينشر بعضها بالانكليزية ، ومن ثم يكون متاحا على الفور لاعضاء السفارات والمنظمات الاجنبية . كما تستخدم المنشورات في التعليم الثانوي .

(ز) وسائل الاعلام الجماهيري

يقوم الدفاع ، شأنه في ذلك شأن القطاعات الاخرى التابعة للادارة المركزية الدانمركية ، باستخدام الزيارات والبيانات والمؤتمرات الصحفية على نطاق واسع

لتقديم المعلومات عن الوضع الراهن للدفاع الدانمركي . ويتولى موظفون متخصصون الاضطلاع بهذه الانشطة وتنسيقها .

(ج) الافلام والشرائح والفيديو .. الخ

يقوم الدفاع الدانمركي أيضا بعرض الافلام وغيرها من المواد السمعية - البصرية على الجمهور . وتطبع الكتالوجات بصورة منتظمة .

(ط) الترتيبات والمعارض

يقيم العديد من الاطقم الدفاعية سنويا "بيتا مفتوحا" يسمح للجمهور بدخوله حيث يتم تزويده بالمعلومات عما يحدث في ذلك الموقع بالذات . وتتضمن الزيارات غالبا عروضاً ومعارض عسكرية . ويتولى الدفاع الدانمركي أيضا اقامة معرضين متنقلين كبيرين ، أحدهما عرض للأمم المتحدة عن قوات صيانة السلم ، والآخر عرض عام عن الدفاع الدانمركي . وتقام في مناسبات أخرى معارض عن موضوعات خاصة .

٣ - ولذلك ترى الحكومة الدانمركية أنها اتخذت تدابير شاملة تسهم في زيادة الصراحة في المسائل العسكرية ، بصفة عامة ، وفي تحسين تدفق المعلومات الموضوعية عن القدرات العسكرية ، بصفة خاصة .

السويد

[الامل : بالإنكليزية]

[١٦ أيار/مايو ١٩٨٦]

١ - يشير قرار الجمعية العامة ٩٤/٤٠ كاف الى أن الخطأ في تقدير القدرات العسكرية للخصوم المحتملين وفي فهم نواياهم قد ينجم عن أمور منها الافتقار الى معلومات موضوعية ، وبذلك قد يحمل الدول على الاضطلاع ببرامج تسلح تؤدي الى زيادة سرعة سباق التسلح ، وخاصة سباق التسلح النووي ، والى تصاعد التوترات الدولية .

٢ - وتتفق السويد مع ما جاء في القرار من اقتناع بأن تدفق المعلومات الموضوعية بشكل أفضل يمكن أن يساعد في تخفيف التوتر الدولي وأن يسهم في بناء الثقة بين الدول على الأصعدة العالمية أو الاقليمية أو دون الاقليمية ، وفي عقد اتفاقات محددة لنزع السلاح .

٣ - بيد أن من المهم النظر الى هذا الطرح من منظور واسع النطاق . فلا بد من تقييم فوائد تحسين تدفق المعلومات في ضوء دورها الفعلي في التفاعل مع عوامل أخرى لها صلة بها . فالإعلام ليس عاملا مستقلا يقف وراء العمليات السياسية وإنما هو حصيلتها . ومهما بلغت دقة الإعلام فإنه لا يحل أليا جميع المشاكل السياسية .

٤ - يضاف الى ذلك أن القدرات العسكرية ليست الأمر الوحيد الذي لا يتكافأ توزيعه على الأمم . ويمدق الشيء ذاته كذلك على الوسائل الوطنية للحصول على معلومات موضوعية عن القدرات العسكرية للدول الأخرى . لذلك من الأنسب كثيرا أن يحث هذا القرار جميع الدول ، لاسيما الدول الحائزة للأسلحة النووية وغيرها من الدول ذات الأهمية العسكرية ، على أن تنظر في تنفيذ تدابير أخرى تسهل إتاحة المعلومات الموضوعية عن القدرات العسكرية وتقييمها موضوعيا .

٥ - ومع ذلك ما تزال السويد مستعدة لإتاحة معلومات عن الشؤون العسكرية السويدية ، اقتناعا منها بأن تيسير وتبادل المعلومات دوليا عن الجهود العسكرية والدفاعية الأخرى يسهمان في زيادة الثقة بين الدول ويساعدان مستقبلا في تسهيل المفاوضات على اتفاقات موضوعية بشأن نزع السلاح . وما فتئت الحكومة السويدية تؤيد العديد من الاقتراحات وتشارك بنشاط في الجهود الرامية الى تحسين المعلومات المتاحة للمجتمع الدولي .

٦ - ومن بين هذه الجهود الجهد المتمثل في قيام الأمم المتحدة بوضع نظام دولي للإبلاغ الموحد عن النفقات العسكرية وبإقراره فيما بعد وهو النظام الذي يقوم الآن باستخدامه عدد متزايد من الدول الأعضاء ذات النظم الاقتصادية المختلفة والتي تمثل مستويات متباينة الى أقصى حد في التنمية الاقتصادية . ومن دواعي سرور الحكومة السويدية أن ترى أنه يجري اتباع هذا النظام وليس بوسعها إلا أن تأمل في أن تقرر مزيد من الدول بالاشتراك في عملية الإبلاغ هذه .

٧ - ولدى إقرار نظام الإبلاغ في عام ١٩٨٠ قام فريقان متعاقبان من الخبراء تابعان للأمم المتحدة بدراسة المشاكل التي ينطوي عليها اجراء مقارنات دولية متزامنة للنفقات العسكرية وطرائق وضع أدوات مناسبة لهذه المقارنات . وقد أصبحت المعلومات الإضافية بشأن هذه المسألة متاحة في سياق هذه الدراسات بفضل قيام عديد من الدول الأعضاء بالتعاون طواعية فيما بينها .

٨- وقام فريق من الخبراء الحكوميين معني بالملة بين نزع السلاح والتنمية
بجهد ذي صلة لجمع المعلومات المتعلقة بالموارد الاقتصادية والموارد الاخرى المكرسة
لاغراض عسكرية . وبناء على طلب الفريق قدمت بعض الدول الاعضاء ، بما فيها السويد ،
بيانات عن انواع وأعداد رجال القوات المسلحة والمدنيين الذين يعملون في قطاعات
عسكرية ومعلومات عن الموارد والقدرات المختلفة المستخدمة في صناعاتها المتعلقة
بالدفاع .

٩- وفي عام ١٩٨٢ أومت الجمعية العامة الحكومات باتباع منهجية أشمل وأكثر
تنظيماً فيما يتعلق بجمع ونشر البيانات المتعلقة باستخدام الموارد البشرية
والمادية والمنقولات العسكرية . كذلك حثت الحكومات الاعضاء بمتابعة الدراسة
الخيرية التي أعدتها الامم المتحدة والمعنونة "الملة بين نزع السلاح والتنمية"
وذلك باجراء دراسات في بلدانها .

١٠- وتعاقبت الحكومة السويدية على اجراء دراسة عن الاثار المترتبة على ذلك
بالنسبة للسويد وذلك في اطار أهداف سياستها الامنية الثابتة والتي تستند الى
افتراض مؤداه أنه ستجرى في المستقبل عملية دولية لنزاع السلاح ، وتخفيض الإنفاق
العسكرية وتحويل الموارد العسكرية الى استخدامات مدنية ببناءة . وقدم أول تقرير عن
هذه الدراسة السويدية الى الحكومة في عام ١٩٨٤ وقدم الثاني في عام ١٩٨٥ . وأحيل
الجزء آن المتعلقان بالوصف والتحليل من أجزاء التقريرين المذكورين وعنوانهما "في
سبيل نزع السلاح : التحول من الانتاج العسكري الى الانتاج المدني في السويد" ، الى
الامم المتحدة . وترى السويد انه سيكون من المفيد لو قامت الدول الاعضاء الاخرين في
هذا الشأن بتنفيذ التوصيات التي أصدرتها الجمعية العامة في عام ١٩٨٢ في هذا الصدد .

١١- ولاغراض بناء الثقة يمكن أن نضيف أن الحصول على معلومات عسكرية موضوعية
له أيضا بعد وطني هام مع التسليم بكون المنظور الدولي له أهمية قصوى .

١٢- وترى حكومة السويد أن التأييد الشعبي القوي والعريض القاعدة تقليدياً
لسياستها في مجال الأمن الوطني ولاشتراكها واسع النطاق والنشط في جهود الدفاع يعززها
اجراء مناقشة صريحة عن الدفاع تستند على معلومات وفيرة يمكن الحصول عليها ولن
تتسنى المحافظة عليه في المدى البعيد بدون مثل هذه المناقشة . لذا تنشر المعلومات
الموثوق بها باستمرار . وتعد الوثيقة السنوية المتعلقة بالدفاع الوطني السويدي

والتي تقدمها الحكومة الى البرلمان مصدراً هاماً للمعلومات مثل الوقائع البرلمانية وتقارير لجان الدفاع البرلمانية المتتالية أيضاً . وثمة أمثلة أخرى هي خطط القائد الأعلى الطويلة والمتوسطة الأجل التي تتضمن معلومات موضوعية عن الحالة الراهنة و عما طرأ على القوات المسلحة من زيادة في التطور ، وعن الخطط المماثلة التي تقدمها سلطات الدفاع المدنية . وتعتبر هذه المراحة العامة في الشؤون العسكرية والدفاعية الأخرى ، وهي النتيجة الطبيعية للنظام السياسي الديمقراطي ، متمشية تمشياً تاماً مع الممالح الوطنية للسويد .

١٣- وأخيراً ترى حكومة السويد أن ثمة حاجة الى أن يصبح دفقا أفضل للمعلومات حوار دولي واسع النطاق عن تصورات مثل هذه القدرات . ويجوز اجراء هذا الحوار على الصعيد العالمي أو الاقليمي أو على أي صعيد آخر .

١٤- وقد اقترحت السويد بهدف تسهيل هذا الحوار الدولي ، وباعتبار أن الأمم المتحدة هي المحفل المناسب لبعده الدولي ، اجراء الدراسة المعنونة "دراسة عن مفاهيم الأمن (A/40/553 ، المرفق) واشتركت فيها . كذلك كان الهدف من ادماج الحاجة الى دفع محسن للمعلومات مع حوار عن مفاهيم القدرات والخطط العسكرية في مقدمة اقتراح السويد الذي مؤداه أن تجري الأمم المتحدة دراسة عن الاستخدام العسكري للبحث والاستعداد ؛ وقد اتاحت الحكومة السويدية بمبادرة منها ، قدراً كبيراً من المعلومات لهذه الدراسة . وينطبق نفس الشيء على اشتراك السويد في الدراسات التي أجرتها الأمم المتحدة عن الميزانيات العسكرية .

١٥- ومن منظور اقليمي ، شرع مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا في ستوكهولم في مفاوضات عن تدابير بناء الثقة والأمن في أوروبا . ويتصل عدد كبير من هذه التدابير التي يجري التفاوض بشأنها بزيادة المراحة في الميدان العسكري . وتسمى السويد الى اتفاق يؤدي الى أكبر قدر ممكن من المراحة وامكانية التنبؤ في مجال الشؤون العسكرية . وتؤكد المقترحات التي قدمتها السويد مع غيرها من البلدان المحايدة وبلدان عدم الانحياز المشتركة في هذه المفاوضات على أهمية هذه المراحة .

١٦- بيد أنه ينبغي التشديد ، مع ذلك ، على أنه يتعين عدم استغلال زيادة المراحة هذه كمبرر لزيادة الأنشطة العسكرية . وهذا مبدأ أساسي للسويد وغيرها من البلدان المحايدة وبلدان عدم الانحياز المشتركة في المفاوضات التي تجرى باستوكهولم عن التدابير الاقليمية . ويسري هذا أيضاً بدرجة متساوية على الصعيد العالمي ، أو أي صعيد آخر .

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية

[الاصل : بالانكليزية]

[٢٥ نيسان/ابريل ١٩٨٦]

١- دأبت المملكة المتحدة على تنفيذ طائفة عريضة من التدابير المتنوعة بهدف الإسهام بأقصى قدر عملي من الصراحة في المسائل العسكرية بمفهوم عامة ، وذلك كجزء من المساهمة الطبيعية المقدمة من حكومة ديمقراطية في مناقشة حرة وصريحة للمسائل الدفاعية بوجه عام . وتتيح المملكة المتحدة للجمهور بالفعل بالاشتراك مع شركائها الغربيين ، حصيلة واسعة النطاق من المعلومات الموضوعية فيما يتعلق بقدراتها العسكرية .

٢- وحسبما يقضي قرار الجمعية العامة ٩١/٤٠ بآء ، فقد استكملت المملكة المتحدة مرة اخرى هذا العام النظام الدولي للإبلاغ الموحد بهدف موافاة الامين العام بالنفقات العسكرية في شكل قابل للمقارنة بسهولة . وأكدت المملكة المتحدة مرارا الأهمية التي توليها لاستكمال نظام الإبلاغ من قبل عينة ممثلة للدول ، ولاسيما الدول العسكرية الرئيسية ، تنتمي الى مناطق مختلفة ولها نظم ميزنة ومحاسبة مختلفة ، وذلك إسهاما منها في بناء الثقة بين الدول . وترى المملكة المتحدة أنه لا يمكن تحقيق أقصى فائدة ممكنة من هذه الممارسة بالنظر الى عدم وجود موقف أكثر صراحة من جانب البلدان ذات الاقتصادات المخططة مركزيا ، لذلك فإن الحصول على مزيد من المعلومات من هذه البلدان من شأنه أن يساعد على توازن العينة الممثلة للبلدان ذات الاقتصادات السوقية الحرة والتي استكملت بالفعل المصفوفة .

٣- وتوفر المملكة المتحدة معلومات واسعة عن قدراتها العسكرية في شكل كتاب أبيض يقدم سنويا الى البرلمان ويحتوي على بيان عن تقديرات الدفاع . ويتناول هذا البيان الشامل كل جانب من الجوانب المتعلقة بوضع الدفاع في المملكة المتحدة ، ويقدم معلومات أساسية وقائعية عن أنشطة الدفاع البريطانية وعن آراء الحكومة بشأن الدفاع والحالة الدولية التي تستهدف أنشطة الدفاع البريطانية مواجهتها . وهناك قسم كبير من الكتاب الأبيض عن أنشطة الدفاع البريطانية يكرس للتحليل الإحصائي لمضمون القوات البريطانية ونفقاتها . والمعلومات الواردة في البيان المذكور متاحة بالفعل للجمهور العام في شكل منشور حكومي .

٤- وتراعي المملكة المتحدة أيضا بدقة التزاماتها بموجب اتفاقية هلسنكي والتي قدمت المملكة المتحدة بمقتضاها بالفعل إخطارا مسبقا بالمناورات ودعت لحضورها أيضا مراقبين يمثلون جميع أطراف الاتفاقية .

٥- ومن المسائل الهامة والملحة أن تقوم الدول الأخرى ، لاسيما الدول ذات النظم الاجتماعية والاقتصادية المختلفة ، باتخاذ خطوات لتقديم أنواع وكميات مشابهة من المعلومات الوقائية عن أنشطتها العسكرية ليتسنى إبرام اتفاقات ذات شأن فيما يتعلق بمجموعة متنوعة واسعة من المسائل المتصلة بالدفاع .

٦- وأخيرا ترى المملكة المتحدة أنه عندما تتلقى الجمعية العامة تقرير الأمين العام عن تنفيذ القرار ٩٤/٤٠ كاف ، فإنه ينبغي إيلاء اعتبار للطريقة التي يمكن بها للأمم المتحدة التوسع في دراسة هذا الموضوع .

النرويج

[الأصل : بالإنكليزية]

[٨ أيار/مايو ١٩٨٦]

١ - درجت النرويج على تأييد الفكرة القائلة بحرية تدفق المعلومات بين الدول تأييدا قويا لكونها تسهم في استمرار استقرار السلم في الوضع الدولي . ونحن على إيمان راسخ بأن عدم وجود معلومات صريحة وإيجابية لا يؤدي إلا إلى أوجه سوء التفاهم وتزايد التوتر .

٢ - والواضح ان مسألة موضوعية المعلومات في الأمور العسكرية ذات أهمية خاصة في هذا الصدد . فمن رأينا ان ازدياد الصراحة في المجال يمثل تدبيرا هاما من تدابير بناء الثقة وسوف يثبت على المدى الطويل أهميته في تسهيله لمحاولات نزع السلاح في المستقبل .

٣ - ومراعاة لهذا الموقف العام ، اتخذت النرويج عددا من التدابير الوطنية والاقليمية والعالمية لنشر معلومات عن الشؤون العسكرية .

٤ - فعلى الصعيد الوطني ، تعلن سلطات النرويج كل سنة طائفة واسعة من المعلومات عن شؤون الميزانية العسكرية وشؤون السياسة العسكرية على السواء . وبذلك تقدم الميزانية الوطنية السنوية عرضا عاما للأولويات الشرائية والدفاعية ولمجموعة واسعة من المواد الأساسية الاحصائية . كذلك تبذل سلطات النرويج جهدا كبيرا لتقديم معلومات واقعية عن جميع المسائل التي تهم سياسة النرويج الدفاعية . وتترجم هذه المعلومات الى عدد من اللغات الأجنبية تسهلا لنشرها .

٥ - أما على الصعيد الاقليمي ، فقد دأبت النرويج منذ البداية على أن تؤيد بنشاط العملية المتمثلة بمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا . وعملا بالوثيقة الختامية لمؤتمر هلسنكي ، تراعي النرويج بدقة التزاماتها المتعلقة بالإخطار المسبق بالمناورات العسكرية وبدعوة المراقبين اليها . وتواصل النرويج مع حلفائها بذل كل جهد ممكن لتكليل مؤتمر تدابير بناء الثقة والأمن ونزع السلاح في أوروبا بالنجاح . وفي رأينا ان أية حصيلة ايجابية يسفر عنها المؤتمر وتتخذ أماما صورة تدابير جديدة لبناء الثقة ، إنما تمثل خطوة هامة الى الامام في جهودنا لزيادة الصراحة في الامور العسكرية .

٦ - أما على الصعيد الدولي ، فقد ظلت النرويج دائما تؤيد المحاولات الجارية في الأمم المتحدة لاقامة نظام دولي للإبلاغ الموحد عن النفقات العسكرية . كذلك استجابت النرويج لقرار الجمعية العامة ٩١/٩٤ بآء فاستكملت هذا العام تقريرا موجها الى الأمم المتحدة عن النفقات العسكرية النرويجية . ولنظام الأمم المتحدة في الإبلاغ أهميته الكبيرة اذا أردنا أن نكون قادرين على إجراء مقارنة مفيدة بين النفقات العسكرية للدول التي تنتمي لمناطق جغرافية مختلفة ولها نظم مختلفة في الميزانية والمحاسبة .

٧ - ونحن نرى بذل جهود لتشجيع الدول الاعضاء على مراعاة زيادة الصراحة في الامور العسكرية على كافة المستويات . ومن المهم بالذات في هذا الصدد إيجاد فهم أفضل للخصوم لامكانية اتخاذ تدابير بناء الثقة على الصعيد العالمي أيضا . وسيكون اشتراك البلدان من مختلف مجموعات الدول الاعضاء في نظام الأمم المتحدة للإبلاغ اسهاما هاما في هذا الصدد .

هولندا

[الاصل : بالإنكليزية]

[٧ تموز/يوليه ١٩٨٦]

١ - تؤيد هولندا الجهود المبذولة من أجل تحقيق مزيد من الصراحة في مجال المسائل العسكرية ، أملا منها في أن يخفف ذلك من حدة التوتر الدولي بالمساهمة في بناء الثقة ، وأن ييسر عقد اتفاقات محددة لنزع السلاح . وبناء على ذلك ، فقد رحبت بقرار الجمعية العامة ٩٤/٤٠ كاف المعنون "معلومات موضوعية عن مسائل عسكرية" .

٢ - وتساعد هولندا على منع الحرب وتعمل على تحقيق السلم باتخاذ موقف دفاعي في اطار منظمة حلف شمال الأطلسي . وهي قادرة على الدفاع عن حرية شعب هولندا وامتقالاته ومستعدة لذلك ، مع ايلاء الاعتبار الواجب لما يتسم به المجتمع الهولندي من طابع سلمي . ففي مجتمع منظم وفقا للمبادئ الديمقراطية ، مثل المجتمع الهولندي ، ينبغي أن تكون جذور الدفاع ضاربة في أعماق المجتمع ، ويعني ذلك أنه ينبغي أن يكون هناك تفاعل مستمر بين القوات المسلحة والمجتمع حتى تكون القوات المسلحة جزءا لا يتجزأ من المجتمع . وتؤدي الاحكام الخاصة بالمعلومات والصراحة فيما يتعلق بمسائل الدفاع عدة أغراض من بينها هذا الغرض .

٣ - وتقدم هولندا تقارير الى الامين العام ، سنويا ، من خلال النظام الدولي للابلاغ الموحد عن النفقات العسكرية .

٤ - وتوفر حكومة هولندا المعلومات للبرلمان والشعب دون تحفظ . ونظرا الى أن عرض ذلك في بيان مستفيض سيثقل حيزا كبيرا ، يُكتفى بسرد بعض العناصر الرئيسية على النحو التالي :

(أ) تعرض ميزانية الدفاع على البرلمان كل سنة ، وتناقش خطط السنة المقبلة في مناقشة عامة أمام البرلمان ؛

(ب) وفي سنة ١٩٨٤ قدمت وثيقة السياسة العامة المتعلقة بالدفاع ، وذكرت فيها خطط الحكومة ونواياها فيما يتمل بالسياسة المعنية بالقوات المسلحة الهولندية للفترة ١٩٨٤ - ١٩٩٣ ؛

(ج) يجري ابلاغ البرلمان ، بانتظام شديد ، بالتطورات الجديدة في ميدان الدفاع بواسطة الرسائل ، ووثائق السياسة وتقارير الحالة ؛

(د) تتلقى وسائط الاعلام نفس المعلومات التي تقدم الى البرلمان في كثير من الاحيان ؛

(هـ) يعقد وزير الدفاع اجتماعات منتظمة مع الصحافة بشأن القضايا التجارية ، ويقدم معلومات أساسية عن الجوانب الهامة من السياسة ؛

(و) تصدر عدة دوريات لإبقاء موظفي وزارة الدفاع على علم بمجريات الأمور ؛

(ز) بدأ العمل في المشروع الإعلامي الأساسي في نهاية سنة ١٩٨٢ . ويتم تعريف المجندين والمتطوعين في القوات المسلحة بسياسة الأمن التي تنتهجها هولندا ، وبمنشأ منظمة حلف شمال الأطلسي وحلف وارسو ، والعلاقات بين الشرق والغرب ، وعلى وجه الخصوص ، بأهمية مناقشات تحديد الأسلحة ؛

(ح) وتتاح المعلومات مباشرة للجمهور الهولندي بعدة طرق من بينها مجموعة من المتحدثين : يزور ضباط القوات المسلحة المدارس الثانوية لتعريف الشباب بالدفاع الوطني والدفاع القائم على التحالف وبأهم خطوط سياسة الدفاع . ويحضر الضباط المنتهون الى هذه المجموعة اجتماعات عديدة لمنظمات الشباب والطلاب والمجموعات الدينية والمجموعات الأخرى ؛

(ط) تصدر كراسات لتوفير المعلومات العامة للجمهور ؛

(ي) تعقد القوات المسلحة "أياماً مفتوحة" كل سنة ، يستطيع خلالها زوار عديدون التعرف على القوات المسلحة ، ويقوم هؤلاء بعد ذلك بإعلام الجمهور بما تقوم به هذه القوات من الأعمال .

٥ - وهولندا متفقة تماماً مع ما ينطوي عليه القرار ٩٤/٤٠ كإف من أفكار ، وتقوم بالفعل بتوفير المعلومات عن مسائل الدفاع منذ فترة طويلة بطرق متنوعة ؛ وستواصل السعي الى تحسين المعلومات التي توفرها ، وتعتبر هذه المعلومات موضوعية بأقصى قدر ممكن .

الولايات المتحدة الامريكية

[الاصل : بالانكليزية]

[١٣ ايار/مايو ١٩٨٦]

١- أيدت الولايات المتحدة على الدوام وبقوة هدف زيادة الصراحة في المسائل العسكرية وصوّتت الولايات المتحدة لصالح قرار الجمعية العامة ٩٤/٤٠ كاف انطلاقاً من ايمانها الراسخ بأن الشفافية في مثل هذه المسائل تعزز الثقة المتبادلة وتقلل بالتالي من التوترات الدولية ، فيما تولد السرية عدم الثقة والارتياب . وفي وقت مبكر هو عام ١٩٨٢ أيدت الولايات المتحدة قرار الجمعية العامة ١٠٠/٣٧ ياء الذي اعتمد بدون تصويت والذي حث فيه الجمعية العامة الدول الاعضاء على أن تيسر تدفق مجموعة واسعة النطاق من المعلومات ، الحكومية منها وغير الحكومية ، فيما يتعلق بمسائل نزع السلاح ، الى مواطنيها وفيما بينهم ، وعلى شئ حملة عالمية لنزع السلاح في جميع مناطق العالم بطريقة متوازنة ووقائية وموضوعية . وفي العام الذي تلاه أيدت الولايات المتحدة قرار الجمعية العامة ١٨٨/٣٨ جيم الذي طلبت فيه الجمعية العامة الى الدول الاعضاء توفير معلومات موضوعية عن القدرات العسكرية . وفضلا عن ذلك ، فإنه بدءاً من قرار الجمعية العامة ١٤٢/٣٥ بء المؤرخ في ١٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٠ ، ظلت الولايات المتحدة تؤيد جميع القرارات التي تدعو الدول كافة الى أن تستخدم بصفة منتظمة نظام الإبلاغ الدولي الموحد لتيسير اجراء تخفيضات عادلة فسي الميزانيات العسكرية يمكن التحقق منها . وتقوم الولايات المتحدة سنويا بإبلاغ الامين العام عن نفقاتها العسكرية بشكل موحد .

٢- وتوفر حكومة الولايات المتحدة معلومات واسعة النطاق وبعيدة الاثر عن مؤسستها العسكرية وعن المسائل العسكرية عموماً باعتبار أن الولايات المتحدة بلد يتمتع بنظام حكم ديمقراطي محدد دستوريا يقرر فيه الشعب في نهاية الامر عن طريق ممثليه وزعمائه المنتخبين انتخاباً حراً سياسيته الوطنية . وهذه المعلومات متاحة للجمهور العام ولاسيما للكونغرس في الولايات المتحدة ، الذي يسن التشريعات المتعلقة بإنشاء القوات المسلحة في الولايات المتحدة . ولتأمينها من القيام بأعمالها . ومن بين التقارير السنوية البالغة الأهمية التي تقدم الى الكونغرس ما يلي :

(أ) مكتب وزير الدفاع : التقرير السنوي الذي يقدمه وزير الدفاع الى الكونغرس .

(ب) هيئة رؤساء الأركان المشتركة : الوضع العسكري للولايات المتحدة .

(ج) جيش الولايات المتحدة : وضع الجيش في الولايات المتحدة ؛ كتاب عن ميزانية الجيش ؛ كتيب عن نظام الأسلحة في الجيش .

(د) خدمات الأساطيل البحرية التابعة للولايات المتحدة : تقرير لجنة الخدمات المسلحة التابعة لمجلس النواب عن وضع وميزانية أسطول الولايات المتحدة ، وقواتها البحرية ؛ تقرير قائد العمليات البحرية عن وضع وميزانية أسطول الولايات المتحدة ؛ ادارة ميزانية الأسطول البحري ؛ والبيان المقدم من قائد القوات البحرية عن وضع هذه القوات .

(هـ) القوات الجوية للولايات المتحدة : تقرير القوات الجوية للولايات المتحدة الذي يقدم الى الكونغرس ؛ موجز المعلومات المتعلقة بنظام الأسلحة الذي يقدم الى أعضاء الكونغرس ؛ والبيان المتعلق بحالة البحث والاستحداث في القوات الجوية للولايات المتحدة .

٢- وإن حجم المعلومات العسكرية المخصصة للفرز والمكررة على حد سواء المعلننة يفوق كثيرا ما يرد في هذه التقارير . ويطلب الكونغرس بمغة خاصة معلومات كثيرة بطرق مختلفة ويحصل عليها . فعلى سبيل المثال ، (في المتوسط خلال الحقبة الاخيرة) ، عقدت ٧٩ لجنة رئيسية ولجنة فرعية تابعة للكونغرس ٤٥٦ جلسة استماع أدلى فيها وزير الدفاع شخصيا بشهادته أمامها ١٩ مرة ، كما أدلى ٥٠٠ من المسؤولين الآخرين في وزارة الدفاع بشهادتهم . ويقدم الكونغرس سنويا ما يزيد عن ١٠٠ ٠٠٠ استفسار مكتوب . ويدعم طلب الميزانية الذي تقدمه وزارة الدفاع سنويا ما يزيد عن ٢٠ ٠٠٠ صفحة من كتب تبرير الميزانية .

٤- وبالإضافة الى توفير المعلومات على هذا النحو بناء على طلب الكونغرس ، والذي ينشر الكثير منها ويصبح متاحا للجمهور ، تقدم وزارة الدفاع بانتظام تقارير الى الكونغرس عن مجموعة واسعة ومتنوعة من الموضوعات كما تنشر أيضا العديد من التقارير الأخرى التي لا تقدم بالضرورة الى الكونغرس . ويمثل عدد هذه التقارير الى

الآلاف ، كما يتبين من القوائم وشبوت المراجع التي يقوم بإعدادها مدير الوثائق والمراقب المالي العام ووزارة الدفاع أيضا ، والمعلومات التي تصدرها الولايات المتحدة متاحة عموما للمحللين والمؤلفين الذين يقومون بدورهم بانتاج أعمال مرجعية تساعد على جعل المعلومات متاحة بالفعل للجمهور العام .

٥- وإن الولايات المتحدة بتأييدها دعوة الأمم المتحدة للدول الاعضاء بزيادة الصراحة والشفافية في المسائل العسكرية ، لا تقدم نفسها كنموذج يحتذى به جميع البلدان ، فممارسة الولايات المتحدة نابعة من تاريخها ومؤسساتها التي تختلف عن مثيلاتها في البلدان الأخرى . غير أن تجربة الولايات المتحدة يمكن أن تساعد على التوضيح بأن الصراحة العسكرية الواسعة لا تضر بالأمن بل هي في الواقع ضرورية لتمكين أي جمهور مستنير في ظل نظام حكم ديمقراطي من اتخاذ قرارات سديدة ، ولبيان الأهداف السلمية الكامنة للأنشطة والبرامج العسكرية التي تظلع بها الولايات المتحدة بما يعود بالنفع على حكومات وشعوب البلدان الأخرى .
